

# أشكال التدخلات المحلية للمصالحة والمسامحة في المنطقة العربية ومدى استدامتها

دراسة مقارنة

ليبيا - تونس - اليمن - سوريا



الشبكة الإقليمية للمصالحة والمسامحة في  
المنطقة العربية

## المقدمة

تعتبر المصالحة والمسامحة من الحاجات الأساسية في بناء السلام وتحقيق الاستقرار في المجتمعات التي عانت من النزاعات. في هذه الورقة، نستعرض الأبعاد المختلفة للمصالحة والمسامحة، ونحلل كيف يمكن للتدخلات المحلية أن تكون فعالة في تحقيق هذه الأهداف بناء على مقابلات أجريت مع مختصين من ليبيا وسوريا وتونس واليمن، وكما توضح إحدى المشاركات أن المصالحة تتطلب "مد اليد للطرف الآخر لبناء سلام دائم"، مما يبرز أهمية التفاهم والتعاون بين الأطراف المتنازعة. في المقابل، تعبر المسامحة عن عملية عاطفية تحتاج إلى تنازلات من جميع الأطراف المعنية.

تتميز التدخلات المحلية بقدرتها على استيعاب الظروف الثقافية والاجتماعية الخاصة بكل مجتمع، مما يجعلها أداة فعالة في معالجة النزاعات. في هذه الورقة، سيتم تحليل السياقات التاريخية والاجتماعية لأربعة بلدان: ليبيا، سوريا، تونس، واليمن، وسنستعرض كيف ساهمت التدخلات المحلية في تعزيز المصالحة والمسامحة، بالإضافة إلى التحديات التي تواجهها.

## المنهجية

تم إعداد هذه الورقة من قبل فريق معهد سلام للسلام والعدالة، اعتمدت هذه الورقة على منهجية نوعية استندت إلى إجراء أربع مقابلات مهيكلة مع أعضاء من الشبكة الإقليمية للمسامحة والمصالحة في المنطقة العربية، ينشطون في مجالات بناء السلام والمصالحة المجتمعية والمسامحة في كل من: ليبيا وسوريا وتونس واليمن. هدفت المقابلات إلى استكشاف التصورات المحلية لمفاهيم المصالحة والمسامحة، ورصد أشكال التدخلات المجتمعية المحلية المستخدمة في إدارة النزاعات وتعزيز التماسك الاجتماعي، بالإضافة إلى تقييم عوامل النجاح والتحديات التي تواجه هذه التدخلات.

تم اختيار المشاركين لخبرتهم العملية المباشرة في مبادرات الوساطة المجتمعية والحوار والمصالحة، بما يضمن تمثيلاً لتجارب متنوعة من السياقات الأربعة. ركزت المقابلات على خمسة محاور رئيسية: الخلفية التاريخية والاجتماعية للنزاعات، نماذج التدخلات المحلية للمصالحة، عوامل الفعالية والنجاح، معوقات التنفيذ، وآفاق الاستدامة المستقبلية.

جرى تحليل البيانات باستخدام منهجية التحليل الموضوعي، حيث تم تصنيف الإجابات واستخلاص الأنماط والقضايا المشتركة والفروق بين السياقات الوطنية المختلفة. كما تم الاعتماد على الاقتباسات المباشرة للمشاركين لإبراز وجهات النظر المحلية وإعطاء مساحة للأصوات والخبرات في تفسير واقع المصالحة والمسامحة. وتسعى هذه الورقة إلى تقديم قراءة مقارنة لتجارب المحلية، مع التركيز على الدروس المستفادة والعوامل التي تعزز استدامة جهود المصالحة في المجتمعات المتأثرة بالنزاعات.

## السياق التاريخي والاجتماعي

### ليبيا

تتجذر الصراعات في ليبيا في تاريخ طويل من الانقسامات القبلية والصراعات السياسية، حيث تلعب القبيلة دوراً مركزياً في تشكيل الهوية الوطنية. عبر العصور، كانت القبائل تتنافس على النفوذ والسيطرة، مما أسفر عن صراعات مستمرة. بعد الثورة الليبية عام 2011، انقسمت البلاد إلى فصائل متنازعة، مما أدى إلى تفاقم الأوضاع الأمنية والإنسانية.

تشير أحد لمختصات أن "الأحداث التي شهدتها ليبيا منذ عام 2011، مثل الربيع العربي، أكدت فشل المجتمع في بناء مصالحة حقيقية". إن غياب مؤسسات وطنية قوية والاعتماد على الهياكل القبلية وضعف الحكم القانوني أدت إلى تفاقم الأزمات. كما يُعتبر الفشل في تطوير اتفاقيات مصالحة فعالة علامة على "حاجة المجتمع إلى إعادة بناء الثقة والهوية المشتركة".

### سوريا

تعود النزاعات في سوريا إلى جذور عميقة في التاريخ الحديث، حيث تتداخل العوامل السياسية والاقتصادية مع القضايا العرقية والدينية. منذ الاستعمار الفرنسي في القرن العشرين، شهدت البلاد انقسامات عميقة، حيث تم تعزيز النزعات القومية والدينية على حساب الهوية الوطنية.

خلال فترة حكم الأسد، واجهت الأقليات والشعوب المختلفة تهميشًا، مما أسفر عن صراعات دامية عند اندلاع الثورة عام 2011. يشير أحد المشاركين إلى أن "الخلفية التاريخية للنزاعات تتضمن صراعات بين العشائر والأقليات، حيث يُستخدم العنف كوسيلة لتحقيق المكاسب السياسية".

تُعتبر العوامل الثقافية والاجتماعية حاسمة في تشكيل نهج المصالحة، حيث يُشير المشاركون إلى أن "التقنيات الثقافية، مثل الزواج المتبادل بين العشائر، تلعب دورًا في تقوية الروابط، ولكنها لا تكفي بمفردها". تتطلب النزاعات العرقية والدينية حلاً شاملاً، حيث تعاني سوريا اليوم من آثار الحرب الأهلية، مما يجعل جهود المصالحة أكثر تعقيدًا.

## تونس

تتميز تونس بتاريخ طويل من التقاليد الثقافية والاجتماعية التي تدعم المصالحة. تعتبر تونس واحدة من الدول العربية التي شهدت ثورة ضد الأنظمة الاستبدادية، مما أدى إلى تفاؤل كبير حول إمكانية بناء دولة مدنية ديمقراطية. ومع ذلك، أثرت التحولات السياسية والاجتماعية على العلاقات بين الأفراد والمجتمعات.

تعتبر التوترات الاجتماعية والاقتصادية جزءًا من السياق التاريخي، حيث أدت الأزمات الاقتصادية إلى تفاقم الاحتجاجات والمظاهرات. تشير إحدى المختصات إلى أن "النزعة الحربية تزايدت بسبب غياب الثقة في المؤسسات"، مما يؤدي إلى تراجع ثقافة المصالحة.

إضافة إلى ذلك، تُعتبر القضايا الاجتماعية مثل حقوق المرأة والشباب جزءًا مهمًا من النقاشات حول المصالحة. تسعى تونس إلى تعزيز الحوار والتفاهم بين مختلف الأطراف، ولكنها تواجه تحديات تتعلق بالثقافة السياسية السائدة.

## اليمن

تعتبر اليمن مثالًا حيًا على تأثير العوامل التاريخية والاجتماعية في النزاعات. تاريخيًا، يُعتبر المجتمع اليمني قبليًا بامتياز، حيث تلعب القبيلة دورًا مركزيًا في تحديد الهويات الاجتماعية. منذ العصور القديمة، كانت النزاعات بين القبائل جزءًا من النسيج الاجتماعي، مما يعكس التنافس على الموارد والنفوذ.

تشير التجارب في اليمن إلى أن الصراعات العرقية والسياسية لها جذور تاريخية عميقة، حيث يُستخدم العرف القبلي كوسيلة لحل النزاعات. وأكد المشاركون أن "الجانب العرفي هو مؤثر أكثر من الجانب القانوني"، حيث تلعب التقاليد القبلية دورًا مهمًا في التعامل مع النزاعات.

ومع اندلاع الحرب الأهلية في اليمن، تفاقمت الأزمات الإنسانية وأصبح الوضع أكثر تعقيدًا. تشهد البلاد انقسامات حادة بين مختلف الفصائل، مما يجعل جهود المصالحة أمرًا معقدًا. تلعب الوساطات القبلية دورًا حيويًا، حيث تُعتبر أداة فعالة لحل النزاعات وتخفيف حدة التوترات، وهو ما يشير إليه أحد المشاركين بقوله: "إن الوساطات القبلية تعتبر جزءًا لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي اليمني".

## نماذج التدخلات المحلية

### التدخلات المحلية في ليبيا

تعتبر التدخلات المحلية في ليبيا مثالًا على كيفية تفاعل المجتمع المدني مع الأزمات السياسية. ويشير المشاركون إلى أن "التدخلات غالبًا ما تتضمن مجالس المصالحة التي تُعقد لتبادل الآراء، ولكنها لا تُفضي دائمًا إلى نتائج ملموسة". فالتحدي الأكبر يكمن في عدم وجود خبرات كافية بين الأفراد المعنيين بعملية المصالحة، مما يجعل من الصعب تحقيق استقرار فعلي.

تجري هذه المجالس دون وجود خطة عمل واضحة، مما يؤدي إلى "التوافقات الوقتية التي لا تجد صدق حقيقي في المجتمع في كثير من الأحيان". يتم أحيانًا إشراك الشخصيات الاجتماعية المؤثرة، لكن يبقى دورها محدودًا إذا لم يكن هناك دعم من الدولة أو منظمات دولية.

على الرغم من هذه التحديات، هناك بعض النماذج الناجحة التي تستند إلى التواصل المفتوح والاحترام المتبادل بين الأطراف. في بعض الحالات، تم استخدام وسائل الإعلام المحلية لنشر الوعي حول أهمية المصالحة، مما ساهم في تحسين العلاقات بين الجماعات المختلفة.

## التدخلات المحلية في سوريا

تُعتبر التدخلات المحلية في سوريا معقدة، نظرًا للتنوع العرقي والديني في البلاد. يشير أحد المشاركين إلى أن "الصراعات العشائرية تتطلب تدخلات محلية متكررة". التدخلات تتراوح بين الوساطة بين العشائر إلى تنظيم ورش عمل لتعليم مهارات حل النزاع.

تُعدّ العديد من ورش العمل في المجتمعات المحلية لتعزيز الحوار بين مختلف الفئات الاجتماعية. يتم تشجيع العشائر على التواصل والتفاهم، مما يساهم في خلق بيئة أكثر تقبلاً للمصالحة. يُعتبر الزواج المتبادل بين العشائر أحد الأساليب الفعالة لتقوية الروابط، لذلك، من المهم تطوير استراتيجيات شاملة تشمل جميع فئات المجتمع وتكون عادلة ومحترمة لحقوق الإنسان والثقافة المحلية.

تظهر بعض النماذج الناجحة، مثل مبادرات "التصالح المجتمعي" التي تهدف إلى تحقيق المصالحة بين المجتمعات المتنازعة، ضرورة وجود وسائل دعم رسمية لتكون فعالة. يتطلب الأمر تمويلًا ودعمًا من منظمات المجتمع المدني لضمان استدامتها.

## التدخلات المحلية في تونس

تعتبر التدخلات المحلية في تونس ضرورية لضمان بناء المصالحة الوطنية. ويشدد المشاركون على أهمية "بناء التصالح من الصغر"، مما يعني أن التعليم يجب أن يبدأ من المدارس لتعليم الأطفال قيم التسامح والحوار. كما تؤكد أن "المجالس البلدية بحاجة إلى الأفراد الذين يتمتعون بخبرة في الحوار"، مما يعكس أهمية التدريب في تطوير قدرات الأفراد.

تشمل التدخلات أيضًا برامج توعية في المجتمع المدني تهدف إلى تعزيز الثقافة التشاركية. هناك مبادرات منظمات غير حكومية تعمل على تنظيم منتديات حوارية تجمع بين مختلف الفئات المجتمعية، مما يتيح الفرصة لتبادل الأفكار وتقديم الحلول.

إحدى التجارب الناجحة هي إنشاء "شبكة الوساطة التونسية"، التي تهدف إلى تدريب الوسطاء المحليين وتمكينهم من التفاوض على قضايا النزاع بين الأفراد أو الجماعات. تركز هذه الشبكة على استخدام تقنيات التفاوض لحل النزاعات بطريقة سلمية.

## التدخلات المحلية في اليمن

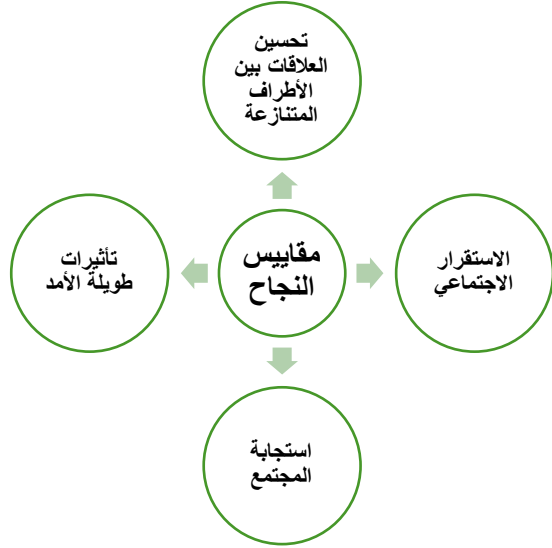
تعتبر اليمن من الدول التي تتمتع بنموذج قوي من التدخلات المحلية، حيث تلعب القبائل دورًا رئيسيًا في عملية المصالحة. حيث إن "التدخلات المجتمعية أكثر فاعلية من الجهود التي تبذلها القوى السياسية". تُستخدم الأعراف القبلية كوسيلة لحل النزاعات، حيث تتسم بالتفاوض المباشر بين العائلات المتنازعة.

تتضمن هذه التدخلات العمل على "فتح قنوات حوار" بين القبائل، مما يساهم في تقليل التوترات. كما أن الوساطة بين القبائل تُعتبر جزءًا لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي، حيث تُستخدم هذه الوساطات في العديد من الحالات المعقدة، مثل النزاعات على الأرض أو القضايا الأسرية.

على سبيل المثال، تم إنشاء "لجان المصالحة القبلية" في بعض المناطق، حيث يتم تشكيلها من شيوخ القبائل وتعمل على حل النزاعات المحلية بطريقة سلمية. كما أن هناك تجارب ناجحة في تبادل الأسرى، حيث يُظهر أن "الوساطات القبلية نجحت في الإفراج عن أكثر من 7000 أسير، مقارنةً بالجهود الدولية التي لم تحقق نفس النتائج".

## تحليل فعالية التدخلات

### مقاييس النجاح

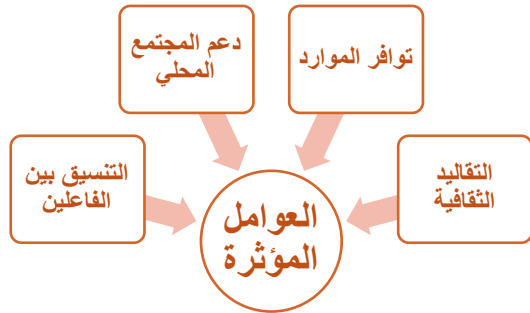


تعتبر مقاييس النجاح عنصرًا أساسيًا في تقييم فعالية التدخلات المحلية. فعندما نتحدث عن نجاح جهود المصالحة، وبناءً على آراء المختصين من الدول المختلفة يجب النظر في عدة جوانب، تشمل:

1. **تحسين العلاقات بين الأطراف المتنازعة:** أجمع الأغلبية أن تحسين العلاقات بين الأطراف المعنية أحد المقاييس الأساسية. يمكن قياس ذلك من خلال تقييم التغيرات في التواصل، التعاون، والاحترام المتبادل. فإن "تدخلات المجتمع تساهم في تقليل التوترات، مما يعكس نجاحها".
2. **الاستقرار الاجتماعي:** يشير الاستقرار الاجتماعي إلى تقليل النزاعات المستقبلية وتحسين الأمن العام. يمكن قياسه من خلال عدد النزاعات المتكررة أو التحسن في الأوضاع الأمنية، وأن "المصالحة تساهم في تخفيض العنف، وهو ما يساهم في الاستقرار الاجتماعي".
3. **استجابة المجتمع:** تعكس الاستجابة الإيجابية من المجتمع نجاح التدخلات، مثل التفاعل مع المبادرات المحلية، المشاركة في الحوار، والانخراط في الأنشطة المجتمعية. يمكن قياس ذلك من خلال نسبة المشاركين في الفعاليات المجتمعية أو المبادرات المحلية.
4. **تأثيرات طويلة الأمد:** يعد النظر في تأثيرات التدخلات على المدى الطويل أمرًا حاسمًا. يشمل ذلك التغييرات المستدامة في التوجهات الثقافية والاجتماعية التي تعزز قيم المصالحة. "إذا استمرت الآثار الإيجابية على مدى سنوات، فإن ذلك يُعتبر علامة على النجاح".

### العوامل المؤثرة

تتأثر فعالية التدخلات المحلية بمجموعة من العوامل التي تلعب دورًا محوريًا في تحقيق النجاح أو الفشل. وأجمع المشاركون أن من بين هذه العوامل الأكثر تأثيراً:



1. **التقاليد الثقافية:** تلعب التقاليد الثقافية دورًا كبيرًا في تحديد كيفية تعامل المجتمع مع النزاعات. فإن "فهم العوامل الثقافية يساهم في بناء استراتيجية مصالحة أكثر فاعلية". والتدخلات التي تحترم الثقافات والتقاليد المحلية تميل إلى أن تكون أكثر نجاحًا واستدامة.
2. **توافر الموارد:** تعتبر الموارد المالية والبشرية والمعرفية عناصرًا أساسية. حيث إن ضعف الموارد يُعيق جهود المصالحة. إن غياب الدعم المالي أو الكفاءات البشرية قد يؤدي إلى إضعاف فعالية التدخلات.
3. **دعم المجتمع المحلي:** يعد الدعم المحلي ضروريًا لنجاح أي تدخل. إذا شعر المجتمع أن التدخلات هي مجرد فرض خارجي، فإن ذلك قد يؤدي إلى مقاومة بينما يأتي النجاح عندما ينظر المجتمع إلى التدخلات على أنها مبادرة خاصة به.

4. **التنسيق بين الفاعلين:** التنسيق بين الجهات المختلفة، سواء كانت محلية أو دولية، يؤثر أيضًا على فعالية التدخلات. فغياب التنسيق يمكن أن يؤدي إلى تكرار الجهود أو تضارب المصالح. فتأمين التنسيق بين مختلف الفاعلين يُعد عنصرًا حاسمًا في نجاح جهود المصالحة.

### دروس مستفادة من دراسات الحالة

1. **التعلم من الأخطاء السابقة:** من المهم أن تتعلم المجتمعات من الأخطاء السابقة. في ليبيا، لم تُركز الكثير من التجارب السابقة للتدخلات على الحوار المجتمعي وبالتالي لم تكن جميعها فعالة، وهو درس مهم يُظهر أن "الحلول السطحية لا تؤدي إلى نتائج مستدامة".
2. **أهمية بناء الثقة:** بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة يُعتبر أحد العوامل الحاسمة. في اليمن، نجحت بعض الوساطات بسبب "تاريخ طويل من التعاون بين العشائر"، مما يعكس أهمية الثقة في تحقيق المصالحة.
3. **المرونة في الاستراتيجيات:** ضرورة أن تكون الاستراتيجيات مرنة وقابلة للتكيف مع الظروف المتغيرة. تُظهر التجارب في سوريا أن "التكيف مع الظروف المستجدة يُعد عنصرًا مهمًا للنجاح".
4. **مشاركة جميع الأطراف:** يجب أن تشمل التدخلات جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الفئات المهمشة مثل النساء والشباب.
5. **التقييم المستمر:** يعتبر التقييم المستمر لفعالية التدخلات جزءًا لا يتجزأ من عملية المصالحة. حيث تساهم البيانات والتقييمات في تحسين الجهود المستقبلية. يُشدد على ضرورة أن تكون هناك آليات لمراقبة التقدم وتعديل الاستراتيجيات حسب الحاجة.

### التحديات والعوائق

التدخلات الخارجية غير المدروسة	غياب التفاهم بين الأطراف	المقاومة الثقافية
تحديات الحماية للناشطين	التغيرات السياسية المفاجئة	ضعف المؤسسات
فقدان الأمل والتفاؤل	الافتقار إلى الخبرات	التحديات الاقتصادية

#### 1. المقاومة الثقافية

تواجه بعض التدخلات مقاومة ثقافية قوية في العديد من المجتمعات. في ليبيا، على سبيل المثال "الحلول التي تُقدم غالبًا ما تتعارض مع القيم والتقاليد المحلية". هذه المقاومة يمكن أن تكون ناتجة عن انعدام الثقة في النخب أو الفاعلين الخارجيين، مما يجعل الأفراد أكثر ترددًا في قبول مبادرات المصالحة. يتطلب التغلب على هذه المقاومة جهودًا حثيثة لتثقيف المجتمع حول أهمية المصالحة وكيف يمكن أن تساهم في تحسين جودة حياتهم.

#### 2. ضعف المؤسسات

تُعتبر المؤسسات الضعيفة واحدة من أكبر العوائق التي تعيق جهود المصالحة. في تونس، على سبيل المثال، تُظهر التجربة أن "غياب الثقة في المؤسسات الحكومية يزيد من صعوبة تنفيذ المبادرات". عندما يشعر الأفراد بأن المؤسسات لا تملك القدرة أو الرغبة في تحقيق العدالة، فإنهم يميلون إلى البحث عن حلول بديلة، مثل الوساطات القبلية أو العرفية. هذا الوضع يؤدي إلى استمرار الأزمات وانعدام الاستقرار، مما يعوق جهود المصالحة.

### 3 . التحديات الاقتصادية

تلعب الظروف الاقتصادية الصعبة دورًا كبيرًا في تفاقم النزاعات. في سوريا، يشير المشاركون إلى أن "الأزمات الاقتصادية تعمق الفجوات الاجتماعية وتزيد من التوترات". الأوضاع الاقتصادية السيئة تُسهم في عدم الاستقرار وتؤدي إلى زيادة الصراعات على الموارد، مما يجعل المصالحة أكثر صعوبة. يمكن أن تكون الاستجابة لهذه التحديات من خلال توفير الدعم الاقتصادي للمبادرات المحلية، ولكن هذا يتطلب تنسيقًا فعالاً بين الفاعلين المحليين والدوليين.

### 4 . غياب التفاهم بين الأطراف

تتسبب الخلافات بين الأطراف المختلفة في تفاقم النزاعات وتؤدي إلى صعوبة في التوصل إلى حلول فعالة. في اليمن، يوضح المشاركون أن "تعدد الفصائل السياسية والقبلية يزيد من تعقيد جهود المصالحة". من الصعب التوصل إلى توافق عندما تكون المصالح مختلفة ومتباينة. هذا يتطلب جهودًا موجهة لبناء الثقة وتعزيز الحوار بين الأطراف المتنازعة، وهو ما يعد أمرًا صعبًا في ظل الأوضاع الحالية.

### 5 . التغيرات السياسية المفاجئة

تتسبب بعض الدول من تغييرات سياسية مفاجئة تؤثر سلبًا على جهود المصالحة. بعد الثورة في تونس، على سبيل المثال، شهدت البلاد تغييرات سريعة في القيادة السياسية، مما أدى إلى عدم استقرار في المؤسسات الحكومية. تشدد المشاركة على أن "هذه التغيرات تسببت في انعدام الثقة بين الأطراف السياسية والمجتمع". تحتاج جهود المصالحة إلى بيئة سياسية مستقرة، مما يتطلب استراتيجيات طويلة الأمد تتجاوز التغيرات السريعة.

### 6 . الافتقار إلى الخبرات

هناك نقص ملحوظ في الخبرات المحلية اللازمة لقيادة عمليات المصالحة. كما تشير المشاركة، "نحن بحاجة إلى الأشخاص الذين لديهم خبرة في المصالحة، لكن الواقع يقول إننا نفتقر إلى هؤلاء". يؤدي هذا النقص إلى انعدام الفعالية في تطبيق المبادرات والمشاريع الموجهة نحو المصالحة. وبالتالي، يتطلب الأمر تطوير برامج تدريبية لتأهيل الأفراد وتزويدهم بالمعرفة والمهارات اللازمة.

### 7 . التدخلات الخارجية غير المدروسة

في بعض الأحيان، تؤدي التدخلات الخارجية غير المدروسة إلى تفاقم الأوضاع بدلاً من تحسينها. في سوريا، يشعر الكثيرون بأن التدخلات الدولية لا تأخذ في الاعتبار التعقيدات المحلية، مما يؤدي إلى توترات إضافية. تحتاج التدخلات الخارجية إلى فهم عميق للسياق المحلي واحتياجات المجتمع، وإلا فإنها قد تسهم في تفكيك الجهود المحلية.

### 8 . تحديات الحماية للناشطين

يتعرض الناشطون والقياديون الاجتماعيون في جهود المصالحة لخطر كبير، حيث يمكن أن يتعرضوا "لخطر أمني أو اجتماعي" نتيجة نشاطاتهم. تزداد المخاطر في بيئات النزاع، مما يتطلب وجود آليات واضحة لحمايتهم. تُعتبر حماية الناشط جزءًا أساسيًا من تعزيز جهود المصالحة، حيث يمكن أن يؤدي التعرض للخطر إلى تقليص قدرة الأفراد على العمل من أجل المصالحة.

### 9 . فقدان الأمل والتفائل

عندما تستمر النزاعات لفترة طويلة، قد يفقد الأفراد الأمل في تحقيق السلام، مما يجعل جهود المصالحة أكثر صعوبة. فإن "الناس يشعرون بالإحباط بسبب الفشل المتكرر للمبادرات". هذا الإحباط يمكن أن يؤدي إلى زيادة التوترات، مما يتطلب جهودًا متجددة لتغذية الأمل وتعزيز رؤية إيجابية نحو المستقبل.

### العوامل المؤثرة على الاستدامة

تعتبر استدامة التدخلات المحلية للمصالحة والمسامحة عاملاً حاسماً في تحقيق نتائج طويلة الأمد في بناء السلام. هناك عدة عوامل تؤثر على استدامة هذه التدخلات، منها:

1. **الأسس الثقافية والاجتماعية:** تلعب الثقافة الاجتماعية دوراً مركزياً في استدامة التدخلات. إذ تؤكد الدراسات أن المجتمعات التي تملك تقاليد قوية من التعاون والتسامح تكون أكثر قدرة على الحفاظ على عمليات المصالحة. في اليمن، على سبيل المثال، تعتبر الأعراف القبلية جزءاً من النسيج الاجتماعي، حيث "تعتبر القيم القبلية التي تحكم العلاقات بين الأفراد الأساس الذي يدعم استدامة جهود المصالحة". إن تعزيز هذه القيم وتطبيقها في العمليات اليومية يساعد في خلق بيئة داعمة للتصالح.
2. **التفويض الرسمي والدعم المؤسسي:** تحتاج التدخلات إلى دعم رسمي من المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية. يُعتبر وجود سياسات قانونية وتشريعات واضحة تدعم عمليات المصالحة أمراً ضرورياً لاستدامة هذه التدخلات. كما يشير المشارك إلى أن "الدعم المؤسسي يمكن أن يسهم بشكل كبير في تعزيز جهود المصالحة، من خلال توفير الموارد والخبرات اللازمة لتنفيذ المشاريع بشكل فعال".
3. **مشاركة المجتمع المحلي:** يُعتبر إشراك المجتمع المحلي في تصميم وتنفيذ مشاريع المصالحة أحد العناصر الأساسية لضمان استدامتها. عندما يشعر الناس بأنهم جزء من العملية، يكون لديهم دافع أكبر للحفاظ على الإنجازات المحققة. حيث إن "التفاعل المباشر مع المجتمع المحلي يؤدي إلى تعزيز الثقة، مما يسهل تحقيق توافق حول قضايا المصالحة".
4. **التعليم والتوعية:** يعتبر التعليم جزءاً حيوياً من استدامة التدخلات، حيث يساعد على نشر الوعي حول أهمية المصالحة والمسامحة. إن إنشاء برامج تعليمية تهدف إلى تعزيز قيم التسامح والحوار منذ الصغر يمكن أن يحدث تأثيراً إيجابياً على المدى البعيد. وفقاً للمشاركة، "تعتبر التربية أداة فعالة لبناء ثقافة سلام قائمة على الاحترام المتبادل"، مما يسهم في تقليل احتمالية حدوث نزاعات مستقبلية.
5. **تقييم الأداء والتكيف:** يجب أن تتضمن التدخلات المحلية آليات لتقييم الأداء والتكيف مع الظروف المتغيرة. إن القدرة على التكيف مع التحديات الجديدة والمواقف المتغيرة تعزز من فرص نجاح التدخلات. يُؤكد المشاركون أنه "يجب أن يكون لدينا القدرة على تقييم المبادرات بشكل دوري لضمان أنها تلبى احتياجات المجتمع". هذا التقييم الدوري يساعد في إجراء التعديلات اللازمة لتحسين فعالية البرامج وتعزيز استدامتها.

### دمج التدخلات

يمكن تحقيق الاستدامة من خلال "دمج التدخلات المحلية في الأطر الوطنية والدولية". هذا الدمج يتطلب:

1. **التعاون مع الفاعلين الدوليين:** يُعتبر التعاون مع المنظمات الدولية والمحلية خطوة أساسية في تعزيز فعالية واستدامة التدخلات. يمكن للمنظمات الدولية أن تقدم الدعم المالي والتقني، بينما يمكن للمنظمات المحلية تقديم المعرفة العميقة بالسياقات الثقافية والاجتماعية. "عندما تعمل المنظمات معاً، يتم تحقيق نتائج أكبر وأكثر استدامة".
2. **تعزيز الشراكات المجتمعية:** تعزيز الشراكات بين مختلف الفاعلين في المجتمع، مثل المنظمات غير الحكومية، والهيئات الحكومية، والعشائر، يمكن أن يؤدي إلى استدامة أكبر. إن تشكيل ائتلافات محلية تعمل على تحقيق أهداف مشتركة يُعتبر استراتيجية فعالة للحفاظ على الزخم المطلوب لعمليات المصالحة. فإن "الشراكات تعزز من قدرة المجتمع على التصدي للتحديات".
3. **تنمية القدرات المحلية:** من الضروري الاستثمار في تنمية قدرات الأفراد والمجتمعات المحلية من خلال التدريب والتطوير. إن تعزيز مهارات الأفراد في مجالات مثل الوساطة، والتفاوض، وحل النزاعات يمكن أن يسهم في تحسين فعالية التدخلات وزيادة فرص الاستدامة. يُعتبر التعليم والتدريب جزءاً أساسياً من بناء مجتمع قادر على تحقيق السلام.

## حماية النشطاء والقياديين الاجتماعيين

تعتبر حماية النشطاء والقياديين الاجتماعيين من الأبعاد الأساسية لتحقيق المصالحة المستدامة. هؤلاء الأفراد غالبًا ما يتعرضون لمخاطر كبيرة بسبب دورهم في معالجة النزاعات وتعزيز الحوار بين الأطراف المختلفة. يُعتبر النشطاء خط الدفاع الأول في جهود المصالحة، حيث يتطلب عملهم الجرأة والقدرة على مواجهة التحديات.

### المخاطر التي يتعرض لها النشطاء

تتنوع المخاطر التي يتعرض لها النشطاء حسب السياقات المختلفة، وتتضمن:

1. **المخاطر الأمنية:** يتعرض النشطاء في كثير من الأحيان للتهديدات الجسدية من قبل الفصائل المتنازعة أو السلطات الحكومية. أكد المشاركون أنه "عندما يكون الوضع الأمني هشًا، يتعرض الناشطون لمخاطر جسيمة منها ملاحقتهم أو حتى الاعتقال".
2. **المخاطر الاجتماعية:** قد يواجه النشطاء نبذًا من المجتمع إذا كانت أفكارهم تتعارض مع الاتجاهات السائدة. فالأشخاص الذين يتحدثون عن المصالحة قد يُنظر إليهم بشكل سلبي في بعض الأحيان، مما يجعلهم عرضة للعزلة.
3. **المخاطر القانونية:** قد يتعرض النشطاء للملاحقة القانونية بناءً على قوانين قمعية تُستخدم لتقييد حرية التعبير وتهميش الآراء المعارضة. كما تلاحظ المشاركة أن "هناك تحديات قانونية تجعل النشطاء في موقف هش، خصوصًا عندما تكون الدولة ضعيفة".

### استراتيجيات الحماية

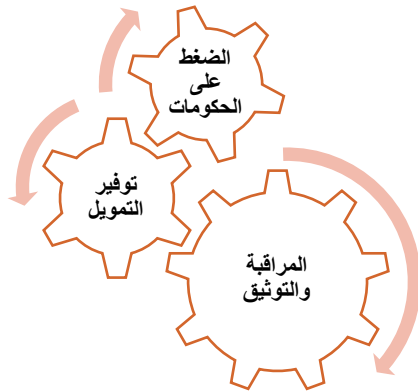
لضمان حماية النشطاء، يجب تبني استراتيجيات متعددة تشمل:

1. **توفير الحماية القانونية:** من الضروري أن تكون هناك تشريعات واضحة تحمي النشطاء. فالضمانات القانونية تشجع النشطاء على العمل بحرية ودون خوف.
2. **تعزيز الوعي المجتمعي:** يجب أن تتضمن حملات التوعية العامة إبراز دور النشطاء في تحقيق المصالحة. يتطلب ذلك "تغيير التصورات السلبية حول النشطاء ودورهم الحيوي".
3. **شبكات الدعم:** من المهم إنشاء شبكات دعم محلية للنشطاء، حيث يمكنهم تلقي المشورة والمساعدة في حال تعرضهم لمخاطر. يوضح المشاركون أن "تكوين شبكة من الأصدقاء والمعارف يمكن أن يكون حاميًا للناشطين".

### دور المجتمع الدولي

يمكن أن يلعب المجتمع الدولي دورًا حاسمًا في دعم حماية النشطاء. يشمل ذلك:

1. **المراقبة والتوثيق:** يجب على المنظمات الدولية والمراقبين توثيق الانتهاكات التي يتعرض لها النشطاء، وجود المراقبين الدوليين يمكن أن يوفر حماية للنشطاء.
2. **الضغط على الحكومات:** يمكن للمجتمع الدولي استخدام الضغط الدبلوماسي لتشجيع الحكومات على الالتزام بحماية حقوق النشطاء، حيث يُعتبر ذلك جزءًا من دعم جهود المصالحة.
3. **توفير التمويل:** يمكن أن تساعد المنظمات الدولية في توفير التمويل للمبادرات التي تهدف إلى تعزيز حقوق النشطاء وتقديم الدعم اللازم لهم، مما يساهم في تعزيز استدامة جهود المصالحة.



## تعزيز دور النساء

تعتبر النساء جزءًا أساسيًا من جهود المصالحة، حيث يلعبن دورًا محوريًا في تعزيز الحوار وبناء السلام. ومع ذلك، يواجهن تحديات إضافية في هذا السياق:

1. **زيادة المخاطر:** قد تواجه النساء النشطاء مستويات أعلى من المخاطر بسبب التمييز الجنساني والعنف القائم على النوع الاجتماعي.
2. **الحاجة إلى دعم خاص:** يجب توفير برامج تدريب وتعليم خاصة للنساء لتعزيز دورهن في المصالحة، مما يعزز قدرتهن على مواجهة التحديات.
3. **تعزيز التمثيل النسائي:** ينبغي على المبادرات المحلية أن تضمن تمثيل النساء في جميع مستويات عملية المصالحة، مما يساعد في تحقيق توازن أكبر ووجهات نظر متنوعة.

## التوصيات

1. **تحسين فعالية التدخلات:** ينبغي تطوير برامج مستدامة تدعم جهود المصالحة وتعزيز الوعي المجتمعي. كما تشير المشاركة إلى ضرورة وجود "الأشخاص الذين لديهم خبرة في المصالحة" لتحقيق النجاح. لذا يجب الاستثمار في بناء قدرات القادة المحليين وتمكينهم من تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية تركز على مهارات الوساطة وتطبيق تقنيات المصالحة الفعالة.
2. **تعزيز التعليم حول المصالحة:** كما تشير المشاركة، فإن "بناء التصالح من الصغر" يعد أمرًا حيويًا. لذا يجب إدخال مفاهيم المصالحة والتسامح في المناهج الدراسية، بحيث تُعزز الثقافة السلمية منذ الطفولة. يمكن تنفيذ برامج تعليمية في المدارس تشمل أعباءً تعليمية وحوارات بين الثقافات لتعزيز الفهم المتبادل.
3. **دعم المجتمع الدولي:** ينبغي على المجتمع الدولي دعم المبادرات المحلية بطريقة تعزز استدامتها. فإن التدخلات المجتمعية غالبًا ما تكون أكثر فاعلية من الجهود التي تبذلها القوى السياسية. لذا، يجب أن تكون هناك شراكات بين المنظمات الدولية والمحلية لتعزيز هذه المبادرات، وتقديم الدعم المالي والتقني للمشاريع المجتمعية.
4. **تعزيز دور الوساطات القبلية:** توضح دراسات الحالة أن الوساطات القبلية تلعب دورًا محوريًا في حل النزاعات، كما هو الحال في اليمن حيث تعتبر الوساطات القبلية جزءًا لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي. يجب دعم هذه الوساطات من خلال توفير التدريب والتوجيه للمشايخ والشخصيات المؤثرة في المجتمع لتعزيز مهاراتهم في الوساطة وحل النزاعات.
5. **حماية النشطاء والمشاركين في جهود المصالحة:** مع زيادة المخاطر التي يتعرض لها النشطاء، يجب أن تُعزز استراتيجيات الحماية. وجود بيئة آمنة ضروري لتفعيل جهود المصالحة، لذا ينبغي إنشاء آليات دعم قانونية واجتماعية لحماية هؤلاء الأفراد، بالإضافة إلى تقديم برامج للتوعية حول المخاطر التي قد تواجههم.
6. **تعزيز مشاركة النساء:** أهمية وجود النساء في جهود المصالحة لتحقيق توازن أكبر. يجب أن تُضمن مشاركة النساء في كل مراحل عملية المصالحة، من التخطيط إلى التنفيذ، من خلال تقديم برامج تدريبية خاصة تعزز من مهارتهن القيادية وتمكنهن من لعب أدوار فعالة.
7. **تطوير سياسات استجابة للأزمات:** نظرًا للأزمات المستمرة في البلدان المعنية، يجب وضع سياسات متكاملة لاستجابة للأزمات تركز على المصالحة، ويتطلب هذا منا الالتفات إلى النزاعات المحلية. يجب أن تتعاون الحكومة مع منظمات المجتمع المدني لوضع استراتيجيات تساهم في حل النزاعات قبل تفاقمها.
8. **تعزيز الحوار المجتمعي:** يجب تشجيع تنظيم منصات للحوار بين جميع الفئات الاجتماعية، حيث يمكن للناس التعبير عن مخاوفهم وآرائهم. إن هذه المنصات يمكن أن تعزز التفاهم والتواصل بين المجتمعات المختلفة.
9. **مخاوفهم وآرائهم:** إن هذه المنصات يمكن أن تعزز التفاهم والتواصل بين المجتمعات المختلفة.

تظهر هذه الورقة أن التدخلات المحلية في المصالحة والمسامحة تلعب دورًا حيويًا في بناء السلام في السياقات المختلفة. في ليبيا مثلًا "الأحداث التي شهدتها البلاد منذ عام 2011 أكدت فشل المجتمع في بناء مصالحة حقيقية". وهذا يبرز أهمية إعادة النظر في كيفية تصميم وتنفيذ المبادرات المحلية بحيث تستند إلى التقاليد الثقافية والتاريخية للمجتمع. فبدون توافق حقيقي بين الأطراف، تظل الحلول مؤقتة وغير فعالة.

في سوريا، هناك حاجة ملحة إلى تدخلات محلية مستدامة تتجاوز الروابط الاجتماعية السطحية، وتعمل على تعزيز التفاهم العميق بين المجتمعات. واستخدام العوامل الثقافية والاجتماعية كأدوات للمصالحة قد يحقق نتائج ملموسة.

بالنسبة لتونس، الأفراد يحتاجون إلى تعليم أساسي يركز على الحلول التشاركية وأهمية الاستثمار في التعليم والتوعية لتعزيز ثقافة السلام والمسامحة. إن الحاجة إلى تعزيز الحوار بين المجتمعات المحلية والمجالس البلدية تعد خطوة أساسية نحو تحقيق المصالحة الفعالة.

في اليمن، الجانب العرفي هو مؤثر أكثر من الجانب القانوني ويبرز دور الوساطة القبلية كأداة فعالة لحل النزاعات. هذا يوضح كيف يمكن للمجتمعات المحلية أن تأخذ زمام المبادرة في المصالحة، مما يعكس تماسكها الاجتماعي وقدرتها على التغلب على الصعوبات.

تتطلب استدامة هذه التدخلات إدراكًا عميقًا للعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تؤثر على المجتمعات. من الضروري دمج هذه الجهود مع الأطر الوطنية والدولية، بما يضمن احترام الهوية الثقافية والتقاليد. إن دعم المجتمع الدولي للمبادرات المحلية بشكل يتجنب الضغوطات السياسية قد يكون حاسمًا لنجاح هذه التدخلات.

في النهاية، يمكن أن تكون جهود المصالحة والمسامحة فعالة ومؤثرة إذا ما تم تصميمها وفقًا لاحتياجات المجتمعات المحلية، مع التركيز على تعزيز الحوار والتفاهم، وإعادة بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة. إن الالتزام بالمشاركة الفعالة لجميع الأطراف، بما في ذلك النساء والنشطاء المحليين، يمكن أن يسهم في بناء مجتمع أكثر سلامًا واستقرارًا.